بيـــــان

يتزامن تنفيذ خطة لبنان لإعادة اللاجئين مع تصاعد الضغوط على اللاجئين السوريين في لبنان

مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)

1 آب/أغسطس

شهدت الانتهاكات ضد اللاجئين السوريين في لبنان تصاعدًا ملحوظًا بالتزامن مع الإعلان عن خطة رسمية لإعادتهم إلى سوريا. وعلى الرغم من غياب العديد من التفاصيل حول هذه الخطة، إلا أنها تبدو قيد التنفيذ بالتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) – وهي الوكالة الأممية المكلفة بقضايا اللاجئين –، وفي ظل ضغوط قانونية واجتماعية واقتصادية متزايدة تمارسها الحكومة اللبنانية والأجهزة الأمنية التابعة لها على اللاجئين. ورغم التحولات الجوهرية التي شهدتها سوريا بعد سقوط نظام الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024، لا تزال البلاد تفتقر إلى مقومات الأمان والاستقرار التي تتيح تنفيذ برامج عودة واسعة النطاق.

المعلومات المتوفرة حول خطة عودة اللاجئين:

رغم شح المعلومات المعلنة رسميًا بشأن الخطة، فقد تم التأكيد على أنها تندرج ضمن إطار "خطة الاستجابة اللبنانية" (LRP)، وتُوصَف بأنها "خطة العودة" (RP) التي تضم "الحكومة اللبنانية والمجتمع الدولي". وقد أطلقت المفوضية مؤخرًا نداءً لجمع 370.9 مليون دولار أمريكي لتمويل "الإطار التشغيلي للعودة الطوعية للاجئين السوريين والنازحين داخليًا"[1]، في ما يبدو أنه تحوّل استراتيجي نحو دعم وتسهيل العودة بشكل فعّال، بالاستناد إلى ارتفاع عدد اللاجئين العائدين تلقائيًا وطلبات الدعم المقدمة من اللاجئين أنفسهم. وبحسب المفوضية، ستُنفذ مبادرتان للعودة الطوعية على مدى ثلاثة أشهر تبدأ في 1 تموز/يوليو 2025 [2]. تشمل الأولى "برنامج العودة الطوعية ذاتي التنظيم"، والذي يتيح للاجئين تنظيم إجراءات عودتهم بأنفسهم، مع منح كل فرد من أفراد الأسرة منحة نقدية لمرة واحدة قدرها 100 دولار أمريكي عند عبورهم عبر المعابر الحدودية البرية الرسمية. أما الثانية، فهي "برنامج العودة الطوعية المنظّمة"، الذي يقدم ذات المساعدة النقدية إلى جانب دعم لوجستي للنقل، ويُقال إنه يتم بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) والسلطات اللبنانية.

تتسق هذه المعلومات مع تفاصيل شاركها مسؤولون لبنانيون، من بينها ما أعلنته المديرية العامة للأمن العام اللبناني (GDGS)، التي أوضحت أنه خلال الفترة من 1 تموز/يوليو إلى 30 أيلول/سبتمبر 2025، يُسمح للسوريين والفلسطينيين القادمين من سوريا بمغادرة لبنان عبر المعابر البرية من دون دفع رسوم أو التعرض لعقوبات أو حظر على العودة، بغض النظر عن طريقة دخولهم الأصلية[3]. ووفق استطلاع حديث أجرته مؤسسة UPINION، فقد تفاوتت تفسيرات هذا القرار فيما جاءت ردود أفعال اللاجئين متباينة، إذ قدّر بعضهم الإعفاءات القانونية والمالية (11 ردًا)، في حين أعرب آخرون عن الخوف من الترحيل القسري (13 ردًا)، أو عدّوا القرار غير ذي صلة بفعل العوائق العملية (15 ردًا)[4]. تُظهر خطة العودة (RP) إشراكًا منظمًا للحكومة اللبنانية، ولا سيما وزارة الشؤون الاجتماعية (MoSA)، واللجنة الوزارية المشتركة للعودة، والأجهزة الأمنية، خاصة الأمن العام اللبناني الذي يؤدي دورًا رئيسيًا في معالجة طلبات العودة وتنسيق "الخروج الآمن والكريم"، بالإضافة إلى الجيش اللبناني.

1-https://www.unhcr.org/media/2025-operational-framework-voluntary-return-syrian-refugees-and-idps

2-UNHCR Return Page: https://help.unhcr.org/lebanon/en/welcome/return-to-syria/

3-https://today.lorientlejour.com/article/1465408/syria-announces-new-steps-to-facilitate-return-of-citizens-from-lebanon.html

4-UPINION, July 2025, Report: The impact of return policy in Lebanon: Syrian refugee intentions and return prospects. Page 3.

تتزامن خطة عودة اللاجئين المدعومة من الأمم المتحدة في لبنان مع انتهاكات جسيمة وضغوط قسرية تمارسها الحكومة اللبنانية على اللاجئين:

لطالما تعرض اللاجئون السوريون في لبنان لضغوط منهجية تهدف إلى دفعهم نحو العودة، شملت حملات رسمية وغير رسمية، وسياسات تمييزية، وانتهاكات متعددة لحقوق الإنسان — من ضمنها الترحيل القسري[5]، والإخلاءات[6]، والقيود المفروضة على الإقامة[7]، والاعتقالات والمداهمات الأمنية الواسعة[8]، وممارسات عنيفة تستهدف مجتمعات اللاجئين[9]، فضلًا عن تصاعد الخطاب المعادي للاجئين[10]. وتؤدي هذه السياسات إلى خلق بيئة عدائية تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم للاجئين. كما أن تعليق تسجيل اللاجئين لدى المفوضية منذ عام 2015 يحرمهم من الاعتراف القانوني بوضعهم كلاجئين، وبالتالي من الحماية المقررة لهم دوليًا، ما يساهم في جعل قرار العودة نتيجة مباشرة لضغوط وتضييقات ممنهجة.

وفي الفترة التي أعقبت بدء تنفيذ الخطة في 1 تموز/يوليو 2025، كثفت السلطات اللبنانية إجراءاتها بحق اللاجئين من خلال حملات منسقة شملت المداهمات والاعتقالات وأوامر الإخلاء. فعلى سبيل المثال، أصدرت مصلحة نهر الليطاني في 10 حزيران/يونيو 2025، 34 أمر إخلاء استهدفت مخيمات اللاجئين على ضفاف النهر، مما يهدد نحو 2500 شخص — معظمهم من النساء والأطفال — بالتهجير، وفق مصادر ميدانية من ACHR. ونتيجة للضغوط المتزايدة، عمد بعض اللاجئين إلى تفكيك خيامهم طوعًا. وتشير تقارير UPINION إلى أن غالبية من صدرت بحقهم أوامر إخلاء قد تم تهجيرهم، وأن 7 من أصل 8 منهم يفتقرون إلى مأوى بديل، في حين أن بعضهم لم يُمنح أي مهلة للإخلاء، أو أُعطي أقل من 15 يومًا[11]. وشملت أبرز المخاوف: الحاجة لدعم مالي للإيجار، تأمين مأوى آمن، ودعم الأطفال.

كما تزامنت هذه الأوامر مع تصعيد في المداهمات الأمنية، حيث نفذ الجيش اللبناني ما لا يقل عن 13 مداهمة في النصف الأول من تموز/يوليو، أسفرت عن اعتقال أكثر من 666 لاجئًا بزعم الدخول غير القانوني أو غياب الوثائق القانونية[12]. تمت المداهمات عند الفجر، داخل منازل وملاجئ، وغالبًا دون إشعار مسبق. وفي إحدى المداهمات التي نُفذت في 14 تموز/يوليو في بحمدون، أفاد شهود بمشاركة 50 إلى 60 عنصرًا مسلحًا، وبحدوث انتهاكات جسيمة للكرامة والخصوصية، بما في ذلك استخدام القوة الجسدية ومنع النساء من ارتداء ملابسهن قبل اقتيادهن. ومن اللافت أن بعض اللاجئين المسجلين رسميًا للعودة تعرضوا أيضًا للاعتقال أثناء هذه العمليات، مما يثير مخاوف من استخدام الضغوط الأمنية كوسيلة لدفع اللاجئين نحو العودة تحت غطاء "الطوعية".

ورغم أن بعض اللاجئين قد قرروا العودة، فإن هذا القرار لا يمكن فصله عن البيئة القسرية التي تشمل حملات أمنية، مداهمات، وأوامر إخلاء، وكلها تقيّد قدرتهم على البقاء في لبنان بكرامة وأمان. ففي تقرير شمل 422 لاجئًا سوريًا، أشار 12% فقط إلى نيتهم العودة، مقابل 50% رفضوا العودة نهائيًا[13]. وأكد العديد منهم أن قرار العودة يتم تحت الضغط والخوف من الترحيل القسري[14]، مما يسلط الضوء على أن "الطوعية" في هذه الظروف محل شك، وأن العودة قد لا تكون مستدامة أو آمنة[15] .

5-https://achrights.org/en/2023/05/11/13137/

6- بما في ذلك مؤخرًا في 10 حزيران/يونيو 2025، عندما أصدرت مصلحة نهر الليطاني 34 إشعارًا بالإخلاء تستهدف تجمعات للاجئين في مناطق متعددة على طول نهر الليطاني. وبينما لم تُنفَّذ أوامر الإخلاء بعد، إلا أنه في حال تطبيقها، من المرجح أن تؤثر على نحو 410 عائلات (حوالي 2,500 فرد)، معظمهم من النساء والأطفال

7-https://achrights.org/en/2020/03/12/10569/
8-https://www.achrights.org/wp-content/uploads/2024/12/Uprooting-the-Displaced-The-Forced-Evictions-of-Syrian-Refugees-in-Lebanon.pdf
9-https://www.achrights.org/wp-content/uploads/2023/03/Security-raids-in-Lebanon-1.pdf
10-https://www.achrights.org/wp-content/uploads/2024/07/Annual-impact-report.pdf
11-UPINION, July 2025, “Report: The impact of return policy in Lebanon: Syrian refugee intentions and return prospects.” Page 3.
12-https://x.com/lebarmyofficial?s=11
13-UPINION, July 2025, Report: The impact of return policy in Lebanon: Syrian refugee intentions and return prospects. Page 2.
14-Ibid. Page 10.
15-https://achrights.fr/wp-content/uploads/2025/06/RPW-annual-report-2024-EN-v05.pdf

الأوضاع في سوريا لا تهيئ الظروف لعودة واسعة النطاق للاجئين:

رغم أن نظام الأسد شكّل، لسنوات طويلة، مصدرًا رئيسيًا للتهديد الأمني لملايين اللاجئين السوريين وعقبة أمام عودتهم الآمنة، إلا أن طيفًا واسعًا من التهديدات الأمنية لا يزال يلقي بظلاله على تقييم اللاجئين لوضعهم الأمني ومدى استعدادهم للعودة إلى سوريا. وتشمل هذه التهديدات المجازر وأعمال العنف الطائفي في منطقة الساحل، التي استهدفت الطائفتين العلوية[16] والدرزية[17][18] ، والتفجير الإرهابي في كنيسة قرب دمشق[19]، والغارات الجوية الإسرائيلية المتواصلة والتوغلات في الجنوب[20] — وجميعها تشكّل تهديدات جسيمة على الأمن وتُفاقم من حالة عدم الاستقرار.

على سبيل المثال، عقب المجازر التي وقعت في الساحل، قُدّر أن نحو 40,000 لاجئ جديد فرّوا إلى لبنان في آذار/مارس 2025 [21]. وتشير مثل هذه الوقائع إلى هشاشة الأوضاع الأمنية، وتطرح تساؤلات جدية حول مدى استقرار سوريا، وقدرتها على استقبال العائدين ضمن ظروف تكفل سلامتهم وحمايتهم المستدامة.

وإلى جانب المخاطر الأمنية المباشرة، تواجه سوريا تحديات بنيوية كبرى تُقوّض مقومات السلامة، بما في ذلك: أزمة نزوح داخلي واسعة النطاق، دمار شامل في المنازل والبنية التحتية الحيوية والأراضي الزراعية، تلوّث بسبب مخلفات الحرب غير المنفجرة، انتهاكات متعلقة بالسكن والأراضي والملكية، انهيار اقتصادي، وأزمة إنسانية متواصلة — وكلها تُشكّل تهديدات خطيرة على السلامة والحماية[22].

الأسئلة الرئيسية: هل العودة آمنة، طوعية، كريمة ومبنية على معرفة مسبقة؟

في بيان صدر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2024، أعادت المفوضية التأكيد على موقفها طويل الأمد، مؤكدة أنها "لا تشجع في الوقت الراهن على العودة الطوعية الواسعة النطاق إلى سوريا". كما دعت إلى خلق "ظروف مواتية" لعودة اللاجئين والنازحين، مع التشديد على أنه ينبغي للدول "عدم إعادة السوريين قسرًا، بما في ذلك الفلسطينيون الذين كانوا مقيمين سابقًا في سوريا، إلى أي جزء من البلاد"[23]. ورغم هذا الموقف المعلن، يبدو أن المفوضية تشارك فعليًا في تنفيذ خطة العودة بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية، ما يطرح تساؤلات حول مدى التزامها بموقفها الأساسي. كما أن توجيه مواردها المحدودة نحو "الإطار التشغيلي للعودة الطوعية للاجئين والنازحين السوريين"، وذلك على حساب تعزيز المساعدات في قطاعات أخرى في لبنان.

كما ورد آنفًا، فإن المعلومات المتوفرة بشأن الخطة لا تزال محدودة، مما يصعّب تقييم مدى التزامها بالمبادئ الأساسية للحماية، أو ما إذا كانت العودة تتم بالفعل على نحو طوعي، كريم، آمن، ومبني على معرفة مسبقة. وفي هذا السياق، تؤكد خطة الاستجابة اللبنانية (LRP) أن خطة العودة (RP) "ستدعم العودة الآمنة، الكريمة، المستنيرة، والمستدامة، مع الالتزام بالمبادئ الدولية وحماية حقوق وكرامة العائدين"، وتشير إلى "الاستنتاج رقم: العودة الطوعية - المعتمد من قبل اللجنة التنفيذية (1980)" باعتباره المرجع للمعايير الدولية المعتمدة[24].

16-https://apnews.com/article/syria-alawites-latakia-tartous-assad-hts-1c6ec79a752ac0fe3da454b5a774a4df
17-https://newlinesmag.com/spotlight/syrias-druze-are-wary-in-the-wake-of-attacks/
18-BBC. 19 July. https://www.bbc.co.uk/news/articles/c0m87d4p9gvo
19-https://apnews.com/article/syria-church-attack-damascus-mass-da2ed505d6625fce1fc9de9e88c200a3
20-https://www.aljazeera.com/news/2025/6/4/mapping-israels-expanding-air-attacks-across-syria
21-https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2025/06/04/syrian-alawites-flee-lebanon-little-aid-meet-them
22-https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/Homs%20RCP.pdf
23-https://www.refworld.org/sites/default/files/2024-12/unhcr_position_on_returns_to_syria_-_16_dec_2024.pdf
24-'Conclusions on International Protection', Executive Committee of the High Commissioner's Programme (ExCom), October 1980, See: https://www.refworld.org/policy/exconc/excom/1980/en/41894

غير أن هذا الاستنتاج لا يقدم آلية واضحة أو منهجية دقيقة لتحديد ما إذا كانت العودة تتم فعلًا بصورة طوعية. فمفهوم "الطوعية"، المرتبط بالإرادة الحرة والاختيار المستقل، هو مفهوم معياري يصعب قياسه، ولا يمكن فصله عن الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها اللاجئون في لبنان.

علاوة على ذلك، يعترف الاستنتاج المذكور بـ "أهمية تزويد اللاجئين بالمعلومات الضرورية عن أوضاع بلدهم الأصلي لتمكينهم من اتخاذ قرار مستنير بالعودة"، وقد أكدت خطة الاستجابة اللبنانية بدورها ضرورة تقديم معلومات محدثة للاجئين حول الأوضاع في مناطق العودة، لضمان اتخاذ قرارات مبنية على معرفة مسبقة[25]. لكن عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي في مناطق عديدة داخل سوريا، واستمرار مظاهر انعدام الأمان — كما أُشير في الأقسام السابقة — يثيران تساؤلات جوهرية بشأن استدامة هذا الأمان. كما لا تزال هناك ضبابية حول نوعية المعلومات التي تعتمدها المفوضية لتقييم ظروف العودة، أو الآليات التي ستُستخدم لمتابعة أوضاع اللاجئين بعد عودتهم (خارج نطاق المساعدات الإنسانية).

وتظل هذه الأسئلة ضرورية لضمان أن تكون العودة بالفعل طوعية، آمنة، كريمة، وقائمة على معرفة مسبقة. وفي غياب تقييم موضوعي وشامل للعودة ضمن سياق الضغوط المكثفة المفروضة على اللاجئين في لبنان، فإن الخطة تخاطر بإضفاء شرعية على ممارسات الدولة اللبنانية التمييزية والقسرية، مما قد يفضي فعليًا إلى عمليات "عودة قسرية" تُقدَّم ضمن إطار إنساني شكلي. علاوة على ذلك، فإن دعم خطة عودة واسعة النطاق في وقت لا تزال فيه سوريا تفتقر إلى الحد الأدنى من شروط الأمان والاستقرار، من شأنه أن يزيد من مخاطر تعرّض العائدين لانتهاكات جسيمة تتعلق بالحماية.

الخلاصة:

تجري خطة إعادة اللاجئين في لبنان في ظل ضغوط قانونية واجتماعية واقتصادية كبيرة تمارسها السلطات اللبنانية على اللاجئين السوريين، وهي ضغوط اشتدت منذ بدء تنفيذ الخطة. ولا تزال العديد من تفاصيل الخطة غير معلنة.

يدعو مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) الحكومة اللبنانية، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة المشاركة في خطة العودة اللبنانية (LRP) إلى توفير معلومات إضافية حول كيفية ضمان أن تتم العودة بشكل طوعي وآمن وكريم ومبني على معرفة مسبقة.

علاوة على ذلك، يتم تنفيذ الخطة في سياق يتسم بزيادة الضغوط على اللاجئين في لبنان، وفي وقت لا تزال فيه الأوضاع في سوريا غير آمنة وغير مناسبة لبرامج العودة الواسعة النطاق. وفي المرحلة المقبلة، يجب على جميع الأطراف المعنية — بما في ذلك الحكومة اللبنانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمجتمع الدولي — إعطاء الأولوية لتهيئة ظروف آمنة ومستدامة في سوريا، وضمان احترام حقوق اللاجئين، والتأكد من أن أي عملية عودة تتم فعلاً بشكل طوعي وآمن وتحترم كرامة اللاجئين.

25-UNHCR Return Page: https://help.unhcr.org/lebanon/en/2025/07/02/launch-of-the-self-organized-voluntary-return-program/

ACHR

مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)

معًا من أجل حقوق الإنسان

@ACHRights
info@achrights.org